

Center  مركز
AZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون عربية

2016/06/12م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- تحولات "دراماتيكية" للأخوان المسلمين في الأردن : همام سعيد يتنحى وتيار الصقور يبتعد و"لجنة مؤقتة" للإدارة بأغلبية من الرموز المعتدلة تمهيدا للمشاركة رسميا في الإنتخابات3
- مركز أبحاث الأمن القومي بتل أبيب: السيسي يسعى لسلام "دافئ" يتمحور بإقامة محور إقليمي جديد في إطاره مصر ودول الخليج وإسرائيل ضدّ إيران والجماعات الإسلامية.....3
- «حزب الله» تحت النيران في سوريا5
- المقارنة الخاطئة... جرائم إسرائيل والنظام السوري7
- استعادة النظام العربي8
- «العمل الإسلامي» يقرر بالأغلبية المشاركة بالانتخابات النيابية9
- لجنة لإدارة إخوان الأردن وحزبهم سيشارك في الانتخابات القادمة10



تحولات "دراماتيكية" للأخوان المسلمين في الأردن : همام سعيد يتنحى وتيار الصقور يبتعد و"لجنة مؤقتة" للإدارة بأغلبية من الرموز المعتدلة تمهيدا للمشاركة رسميا في الإنتخابات

رأي اليوم- عمان- جهاد حسني 2016\6\12

تزامن ملفت للنظر برز مبكرا في عمان بين إعلان قيادة جماعة الأخوان المسلمين حل نفسها وتشكيل لجنة مؤقتة لإدارتها خالية تماما من رموز "التأزيم" مع السلطة والحكومة وبين الإعلان المبكر عن مشاركة جبهة العمل الإسلامي المعارضة الذراع الحزبية للأخوان في الإنتخابات المقبلة.

لجنة الإدارة المؤقتة لجماعة الأخوان المسلمين ترأسها البرلماني السابق الشيخ عبد الحميد الذنيبات ابن عم المنشق الأبرز عن الجماعة الشيخ عبد المجيد الذنيبات .

نائب الرئيس للجنة المؤقتة هو المهندس عزام الهنيدي وهو أيضا برلماني سابق أما الرجل الثالث في موقع أمين السر فكان المهندس بادي رفايعه أحد ابرز نشطاء النقابات المهنية .

قيادة الأخوان إختارت أيضا ستة اعضاء آخرين من الشخصيات غير المعروفة كثيرا على المستوى السياسي ولا علاقة لها بالسياق التأزيمي مع السلطات وتغلب عليها الشخصيات المعتدلة جدا والمسيسة.

لم تضم لجنة الإدارة المؤقتة المراقب العام الحالي همام سعيد ولا نائبه زكي بني إرشيد ولا القيادي الصلب مراد عضايلة .

بالموجب يتنحى المكتب الحالي التنفيذي عن قيادة وتوجيه الجماعة ويقف الرئيس المؤقت الذنيبات بالشارع في وجه قريبه المنشق الذي يحاول وراثة ملكية الجماعة ومقراتها.

مراقبون إعتبروا قرار اللجنة المؤقتة تاريخيا وينطوي على رسالة سلام وهدوء وإنحناء للعاصفة بدلا من مواجهة مفتوحة مع السلطات خصوصا عشية الإنتخابات المقبلة والتي قدر الأخوان المسلمون ان المشاركة فيها قد تكون الخيار الأمثل بدلا من المقاطعة .

التحول كان دراماتيكية في السياق وفاجأ جميع الأطراف ووضع في قيادة الجماعة مؤقتا في مرحلة حرجة نخبة من القيادات المسيسة والنقابية والوسطية التي تستطيع تدير طراز من الإتصالات مع الدولة وأجهزتها.

مركز أبحاث الأمن القومي بتل أبيب: السيسي يسعى لسلام "دافئ" يتمحور بإقامة محور إقليمي جديد في إطاره مصر ودول الخليج وإسرائيل ضد إيران والجماعات الإسلامية

الناصرة. "رأي اليوم" - من زهر أندراوس: 2016\6\12

قالت دراسة جديدة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي إن مصر اعتمدت بشكل قاطع اشتراط تحسين العلاقات مع إسرائيل بدفع اتفاق إسرائيلي- فلسطيني، والمبادرة العربية للسلام رُبطت هي الأخرى بين انجاز اتفاق سلام شامل وبين التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، لافتةً إلى أن السلام الدافئ مع إسرائيل يعكس المصالح الأصلية لمصر والدول العربية الأخرى في خلق نظام إقليمي جديد يتضمن تعاوناً واسع النطاق وأكثر انكشافاً مع إسرائيل من أجل الاستقرار الأمني ونمو المنطقة اقتصادياً.

كما أشارت الدراسة إلى أنّ الصحف المصرية قارنت بين سياسة السيسي وسياسة السادات، سواء من حيث استهدافها لإحلال السلام الشامل بين الدول العربية وإسرائيل أو من ناحية قدرتها على أن تفرض لنفسها التعديلات المناسبة لاحتياجات المرحلة والظروف الإقليمية. وبحسبها، إذا كان السلام مع إسرائيل في النصف الثاني من السبعينات جزءاً من عملية مصرية واسعة لاعتماد توجه موالٍ لواشنطن فإنّ السلام "الدافئ" في الوقت الحالي أريد له أن يملأ الفراغ الذي حلّ في أعقاب تقلص التدخل الأمريكي في المنطقة، وذلك من خلال إقامة محور إقليمي جديد، في إطاره مصر ودول الخليج وإسرائيل يجمعون قوتهم.

ورأت الدراسة أنّه على المستوى الأمني، فإنّ التقارب مع إسرائيل سيُسهم في دفع التعاون العربي الإسرائيلي في مواجهة أعداء مشتركين يهددون استقرار المنطقة وسلمها، وعلى رأسهم إيران والمجموعات الإرهابية السلفية الجهادية والإسلامية. على المستوى الاقتصادي، قالت الدراسة، إنّ إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قدّم من قبل المحللين السياسيين المقربين من النظام على أنّه مدخل لإقامة منظومة تعاونية شرق أوسطية في مجالات الطاقة والتجارة والمواصلات.

إسرائيل، حسبما أوضح مساعد وزير الخارجية المصري السابق محمد حجازي، تستطيع أن تلتحق بالنظام الاقتصادي الجديد بأنّ تخضع لإنهاء الاحتلال، وأنّ تعترف بقرارات الأمم المتحدة والقبول بحلّ الدولتين والاستعداد للتفاوض حول إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي المقال الذي نشره في كانون الثاني (يناير) 2016 في "الأهرام" أعرب عن أمله بأنّ الفوائد الاقتصادية، إلى جانب الطمأنينة والأمن والاستقرار في المنطقة، يمكن أن توفر تعاوناً إقليمياً تمثله المبادرة المصرية بالنسبة لإسرائيل، وتكون حافزاً للخروج من العزلة الإقليمية التي تعيشها.

أما اللواء سمير فرج، والذي شغل في السابق منصب رئيس إدارة شؤون التعيين في الجيش المصري، فأشار إلى آفاق التعاون بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان حول حقول الغاز في البحر المتوسط، وفي مقال نشره في "الأهرام" في فبراير 2016 قدّر أنّ البحر المتوسط أصبح الدولار الأهم الذي سيؤثر في الفترة القريبة على الأمن القومي المصري، وأوصى بتوثيق العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع دول حوض المتوسط القريبة منها وبتوقيع اتفاقيات تؤمن المصلحة المصرية العليا. وتابعت أنّ إحلال السلام "الدافئ" بين مصر وإسرائيل عرض على أنّه تغيير للنموذج السياسي السائد وليس كخطوة تكتيكية، إذ أنّ التطبيع مع إسرائيل وإيجاد حلّ للقضية الفلسطينية واستقرار مصر والسعودية وأمنهما القومي ومحاربة الإرهاب، كلها أمور مترابطة ومتداخلة بعضها ببعض. كاتب عمود في "المصري اليوم" والذي يستخدم الاسم المستعار "نيوتن" قال في المقال الذي نشره في أعقاب خطاب السيسي إنّ هناك ثقة بين الطرفين، وهناك تنسيق يخدم مصالح كلا الدولتين، حيث الواجب تطويرها وإيجاد القنوات الكامنة فيها من خلال إنهاء وضع اللا حرب واللا سلم.

ولفتت الدراسة إلى أنّ أصوات السلام التي جاءت مؤخراً من مصر، والتي صدر بعضها من مكتب الرئيس السيسي ومن محيطه، شاهدة على أنه في أوساط هذه الدوائر يتسع في أرض النيل هبوب ربح جديدة تحمل في طياتها فرصاً حقيقية لتغيير موقف إسرائيل في المنطقة، برامج تحمل عناوين مثل "الشرق الأوسط الجديد" و"التعاون الإقليمي" والتي أثارت النفور والتشكك في العالم العربي عندما كانت تقترح في الماضي من قبل إسرائيل، تقدم الآن كمدخل لمبادرات عربية.

وعلى الرغم من ذلك، شدّدت الدراسة الإسرائيليّة، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه البرامج ما تزال محل خلاف جماهيري عنيف في مصر والعالم العربي، والأنظمة العربية ستجد صعوبة بالغة في تبنيها ما لم تُرافقها خطوات حقيقية تدل على تقدم حقيقي في العملية السلمية الإسرائيلية الفلسطينية، وقف البناء في المستوطنات والشروع في المفاوضات الجديدة حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الـ 67 وعاصمتها القدس تذكر في مصر على أنها شرط نهائي لتوسيع أسس التطبيع. وخُصت الدراسة إلى القول إنّ إنجاز حل نهائي للقضية الفلسطينية يعتبر مفتاحاً إلزامياً لممر مستقبلي كامل لسلام "دافئ"، وأنّ أزمة القيادة في الجانب الفلسطيني، وكذلك الانقسام بين غزة والضفة، يضعان عقبة إضافية أمام تحقيق هذه الرؤية.

إسرائيل من جانبها مطالبة بالإدلاء برأيها بالفرصة السانحة، وأن تنضم كلاعبة شرعية إلى النظام الإقليمي المتجدد، وفي ذات الوقت القبول بدفع الأثمان المنطوية في تحقيقها، بحسب تعبير الدراسة.

«حزب الله» تحت النيران في سوريا

2016\6\12

معهد واشنطن

ماثيو ليفيت و نداد بولاك

أدى مصرع القيادي البارز في «حزب الله» مصطفى بدر الدين، في سوريا في أيار/مايو إلى ترك الحزب يترنح [من هول الصدمة]، ولكن ليس للسبب الذي يعتقد معظم الناس. صحيح، أنه فقد أحد قادته المؤهلين تأهيلاً خاصاً والذي يتميز بنسب فريد من نوعه كونه نسيب عماد مغنية، الذي تأمر معه بدر الدين لتنفيذ هجمات إرهابية مدمرة يعود عهداها إلى تفجيرات بيروت في الثمانينات. وكان بدر الدين يشغل وظيفتان في أثناء وفاته، كقائد لكل من الشبكة الإرهابية الدولية للحزب («منظمة الجهاد الإسلامي» أو «منظمة الأمن الخارجي») ولقواته العسكرية المنتشرة على نطاق واسع في سوريا. ولا تُعتبر خسارة مثل هذا القائد الكبير والمحنك نكسة صغيرة لـ «حزب الله».

إلا أن مصرع بدر الدين، بحد ذاته، ليس السبب الحقيقي لشعور «حزب الله» بالقلق، بل إن حقيقة عدم كون إسرائيل - العدو اللدود للجماعة - المسؤولة عن مقتله على ما يبدو، هي سبب الشعور بالإحباط. ويبدو أن هناك حالياً أعداء لـ «حزب الله»، هم أكثر أهمية وإلحاحاً من إسرائيل - الأمر الذي أدى إلى جعل حزب "المقاومة" مرتبكاً ومنزعجاً.

منذ عام 2012، لقي مقاتلو «حزب الله» مصرعهم في معارك ضد المتمردين السنة في سوريا بأعداد أكبر مما خسر الحزب في جميع معاركه وحروبه مع إسرائيل. والمسألة ليست مجرد أعداد، بل مصرع قادة رئيسيين. فوفقاً لبعض التقارير قُتل عدد قليل من قادة «حزب الله» على يد إسرائيل، بمن فيهم جهاد مغنية وسمير القنطار. ولكن هذه الحالات هي الاستثناء التي تُثبت القاعدة، أي: أن معظم كبار قادة «حزب الله» لقوا مصرعهم على أيدي المتمردين السنة وليس على أيدي الإسرائيليين.

وقد قُتل بعضهم على الخطوط الأمامية عندما كانوا يحاربون إلى جانب نظام الأسد. ففي أيار/مايو 2013، قُتل فوزي أيوب، قائد لبناني- كندي مزدوج الجنسية من «حزب الله» في محافظة درعا جنوب سوريا، وكان قد ظهر على لائحة أهم المطلوبين لدى "مكتب التحقيقات الفدرالي" الأمريكي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، قتل قائد آخر هو حسن حسين الحاج، وذلك في معارك جرت حول إدلب، في شمال غرب البلاد. وفي صيف عام 2013، قُتل خليل محمد حامد خليل في حمص. وفي شباط/فبراير 2016، قُتل علي فياض في منطقة حلب، بينما لاقى "قائد «حزب الله» المخضرم" خليل علي حسن، مصرعه أيضاً في منطقة حلب في أوائل حزيران/يونيو 2016.

وبالنسبة لـ «حزب الله»، تعتبر معظم الأشياء السيئة نتاجاً لمؤامرة إسرائيلية، بدءاً من الحركة اللبنانية الشعبية التي كانت قد طردت سوريا من لبنان عام 2005 إلى الحرب الأهلية السورية. وبالتالي فوفقاً لمنطق «حزب الله»، جاء مصرع المقاتلين والقادة في المعارك [المختلفة]، نتيجة لخوض حرب تُعتبر في مخيلة الحزب بأنها نتاج مؤامرة تكفيرية- إسرائيلية - أمريكية. ولكن الاغتيال المستهدف لشخص بارز بمستوى بدر الدين بعيداً عن خط المواجهة هو حدث قائم بذاته.

لذلك عندما خرج زعيم الحزب، حسن نصر الله، على موجات الأثير ليعلن أنه "لا توجد إشارة أو دليل يقودنا إلى الإسرائيليين"، كان ذلك إنجازاً رائعاً بالفعل. وقد أضاف نصر الله بسرعة أن «حزب الله» "لا يخشى اتهام إسرائيل عند الضرورة"، ولكن في هذه الحالة "قادت تحقيقاتنا إلى الجماعات الإرهابية [السنية]". ولا يمكن أن يكون نصر الله أكثر وضوحاً، عندما قال: "خلال 24 ساعة عرفنا من قتل سيد مصطفى، لا تحاولون مجرد الإشارة إلى إسرائيل".



كما أن المتمردين السنة السوريين هم ليسوا العدو الوحيد لـ «حزب الله» من غير الإسرائيليين، وقد تم تأكيد ذلك من خلال القرار الذي اتخذته «مجلس التعاون الخليجي» في وقت سابق من هذا العام من خلال إدراج «حزب الله» على القائمة السوداء، والاستنكارات التي واجهها الحزب من قبل جامعة الدول العربية و«منظمة التعاون الإسلامي». وفي الواقع، حتى قبل اتخاذ هذه الإجراءات، كان السعوديون يقودون بالفعل محاولة للتصدي لأنشطة «حزب الله» في منطقة الخليج وبلاد الشام على حد سواء. وقد أدى جهداً واحداً على وجه الخصوص إلى نتائج مذهلة.

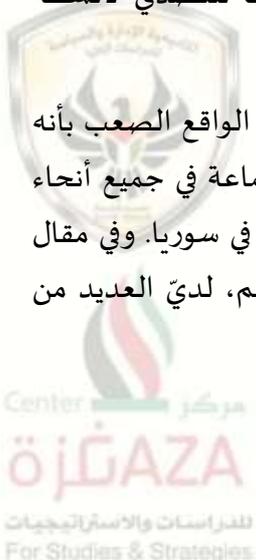
في آب/أغسطس 2015، أُلقي القبض في بيروت على السعودي أحمد المغسل، زعيم الجناح العسكري لـ «حزب الله» الحجاز والمهندس الرئيسي لتفجير "أبراج الخبر" عام 1996، حيث أفادت التقارير أنه كان يعيش تحت حماية «حزب الله» اللبناني، وتم تسليمه إلى المملكة العربية السعودية. فبعد تمكنه من الهرب لفترة قاربت الـ 20 عاماً، جاء إلقاء القبض المفاجئ على المغسل كصدمة غير مرحب بها لـ «حزب الله». وفي الواقع، إن المغسل الذي يتحدث الفارسية هو في وضع فريد يؤهله إلقاء الأضواء على النشاطات السرية للعملاء الإيرانيين ووكلائهم في المنطقة، وخاصة «حزب الله».

لذا يجب أن لا يأتي كمفاجأة بأن المقالة التي نشرها وزير الخارجية السعودي في صحيفة "نيويورك تايمز" في كانون الثاني/يناير (والتي أُدرجت فيما بعد في نطاق مستند تقني من قبل الحكومة السعودية) قد استخدمت لغة حادة ضد «حزب الله»:

إن «حزب الله»، الذي يعمل تحت وصاية إيران، يحاول السيطرة على لبنان وشن حرب ضد المعارضة السورية - وفي هذه الحالة يساعد على ازدهار تنظيم «الدولة الإسلامية». ومن الواضح لماذا تريد إيران بقاء بشار الأسد في السلطة في سوريا: ففي تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب صدر عام 2014، كتبت الوزارة أن إيران تُعتبر سوريا "جسراً حيوياً لإمدادات الأسلحة لـ «حزب الله»". وأشار التقرير أيضاً، نقلاً عن بيانات الأمم المتحدة، أن إيران وفرت السلاح والتمويل والتدريب "لدعم الحملة الوحشية لنظام الأسد التي أسفرت عن مقتل 191,000 شخص على الأقل". وأشار نفس التقرير لعام 2012 أن "رعاية الدولة الإيرانية للإرهاب قد ظهرت من جديد"، حيث أن النشاط الإرهابي لكل من إيران و«حزب الله» "قد وصل إلى درجة لم يسبق لها مثيل منذ التسعينيات".

كما أن السعوديين ليسوا وحدهم في الجهود التي يبذلونها للتصدي لنفوذ «حزب الله» وعملياته في المنطقة وخارجها على حد سواء. وفي غضون بضعة أسابيع من إصدار وزارة الخارجية الأمريكية لأحدث طبعة من تقريرها السنوي حول الإرهاب، أكد مسؤول أمريكي رفيع المستوى أن "التصدي لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار ولدعمها للإرهاب كان عنصراً أساسياً في حوارنا الموسع مع دول «مجلس التعاون الخليجي»، في أعقاب قمة قادة هذه الدول في كامب ديفيد في أيار/مايو [2015]. كما وسّعنا أيضاً التعاون مع شركائنا في أوروبا وأمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا لبلورة وتنفيذ استراتيجيات للتصدي لأنشطة الجماعات المتحالفة مع إيران والتي ترعاها الجمهورية الإسلامية، مثل «حزب الله»".

وبالنسبة لجماعة تأسست على مبادئ "المقاومة" ضد إسرائيل، يتعيّن على «حزب الله» التعامل مع الواقع الصعب بأنه خسر أكثر من 1000 مقاتل في المعارك ضد إخوانه العرب والمسلمين، وليس الإسرائيليين. ويُنظر إلى الجماعة في جميع أنحاء المنطقة كسلاح طائفي في الترسنة الإيرانية. فهو ليس قوة مقاومة تحارب الاحتلال، بل قوة تدعم احتلال في سوريا. وفي مقال ظهر في موقع "ناو" في أيار/مايو، اعترف مقاتل في «حزب الله» قائلاً، "نحن غزاة، هذا هو دورنا الآن. نعم، لديّ العديد من الأسئلة، ولكن الحرب معقدة للغاية ولديّ عائلة يجب أن أدمعها".



إن مكانة «حزب الله» قد تراجعت بشكل كبير في مختلف بلدان الشرق الأوسط. وكانت شعبية الجماعة قد ارتفعت في أعقاب الحرب مع إسرائيل عام 2006، ولكن هذه هي قصة مختلفة في الوقت الحالي. فبعد قيام «مجلس التعاون الخليجي» بتصنيف «حزب الله» [كمنظمة إرهابية]، أصر نصر الله أن معظم العالم العربي رفض هذا القرار ولا يزال يؤيد الحزب. بيد، تعطي استطلاعات الرأي من أيلول/سبتمبر 2015 صورة مختلفة، حيث يحمل 86 في المائة من الأردنيين نظرة سلبية عن «حزب الله»، كما حصل الحزب على نسبة تأييد لا تزيد عن 13-15 في المائة فقط في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وكما يُظهر اغتيال بدر الدين، يجد «حزب الله» نفسه في ورطة كبرى في استطلاعات الرأي فيما يتعلق بالمشكلة السنية. إن هذا المجرى للأحداث ذو دلالة كبيرة عندما لا تأتي المشكلة الأمنية الأكبر من إسرائيل بل من سوريا.

المقارنة الخاطئة... جرائم إسرائيل والنظام السوري

2016\6\12

العربي الجديد

سمير الزين

تطوب لبعضهم المقارنة بين جريمتين، للوصول إلى نتيجة أن هناك جريمة أكبر من أخرى، خصوصاً عندما يتم الحديث عن عدد الضحايا الذين يسقطون بسبب هذه الجريمة أو تلك. راجت هذه المقارنة كثيراً بعد الثورات العربية، ودخول بعضها في مأزق دموي، خصوصاً الحالة السورية التي أصبحت مقارنة الجريمة التي يقوم بها النظام السوري في مواجهة شعبه وبلده بالجريمة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني مسألة عادية ومتكررة. والمفارقة أن من يعتمدون إلى هذه المقارنة هم المتضامنون مع الضحايا والمؤيدون لهم، ضحايا الصراع مع إسرائيل، أم ضحايا الصراع مع نظام ديكتاتوري وحشي قاتل في سورية.

يبدو أن أساس المقارنة يقوم على ترتيب مكانة العدو، فالعدو الإسرائيلي الذي يتقدم سلم الأعداء من الطبيعي أن يرتكب الجرائم بحق الشعب الذي يحتل أرضه، وهذا لا يعني أن هذه الجرائم غير مُدانة. ولكن مقارنة الجرائم الإسرائيلية (الآتية من العدو الأول)، من نظام عنصري اقتلاعي إجلائي، مع جرائم النظام السوري (يُفترض أنه ليس عدوا لشعبه)، والتي يرتكها بحق شعبه وبلده من زاوية الأرقام، تعطي أرجحية لوحشية النظام السوري التي تتفوق على الوحشية الإسرائيلية طوال تاريخها مع المنطقة، وليس مع الفلسطينيين وحسب. يكفي مقارنة رقم واحد، حتى نرى حجم الجريمة التي ارتكها النظام السوري بحق الشعب السوري. تقول الأرقام إن الصراع العربي الإسرائيلي طوال القرن العشرين، أي على مدى مائة عام، سقط على كل جهات القتال، ومن جميع الأطراف، فلسطينيين ولبنانيين ومصريين وسوريين وأردنيين وإسرائيليين وغيرهم مائة ألف قتيل، وتقول الأرقام السورية أنه خلال خمس سنوات من المذبحة المستمرة في سورية سقط في أقل التقديرات ثلاثمائة ألف قتيل. وذلك في "معركة" التصدي لمؤامرة تستهدف موقف الممانعة الذي يقفه النظام السوري في مواجهة إسرائيل! كما يدعي أبواق النظام.

قد تبدو المقارنة مفيدة من زاوية إلقاء الضوء على شمولية الوحشية التي يمارسها النظام السوري في قمعه الوحشي شعبه، ومقارنتها بأسوأ ممارسات العدو التاريخي الأول في المنطقة. ولكن، أعتقد أنه في الوقت الذي تؤدي هذه المقارنة إلى إلقاء ضوء أوسع على جرائم النظام السوري، فهي تخفف من وقع الجريمة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وغيرهم في المنطقة، بحيث يظهر العدو الإسرائيلي رحيماً بحق الفلسطينيين، في وقت يستهدف فيه النظام السوري الجميع بإلقاء البراميل المتفجرة، تقوم إسرائيل بـ"الإحباط الموضعي" كما تدعي، أي أنها تستهدف الشخص الذي يشكل تهديداً فقط. وإسرائيل نفسها استفادت من ذلك، وهي دائماً تستثمر هذا الوضع، وتشير إلى الوحشية التي تُمارس في البلدان المحيطة، على قاعدة أن هذه المقارنة تجعل من إسرائيل الحمل الوديع، في وقت تحيط بها أنظمة متوحشة.

تعاني هذه المقارنة، على وجاهتها، من عيب كبير، عيب تجزئة القيم المطلقة، بالنظر إلى الشرح ومحاولة الفهم وإعطاء صورة عن وحشية الجريمة، فإن هذه المقارنة تؤدي دورها. لكنها من زاوية القيم الأخلاقية العميقة، تخفي جريمة بوقوع جريمة مجاورة أكبر منها. أدرك أن المقارنة من المتضامين مع الضحايا بريئة، تهدف إلى إظهار ضخامة الجرم المرتكب في سورية، لكنها موضوعياً، في الوقت الذي تحاول إظهار ضخامة الجرم في جانب، فهي بالضرورة تقوم بتصغير الجرم على الجانب الآخر من المقارنة، وهو ما لا يخدم الضحايا على أي من الجانبين.

في الجرائم الكبرى، لأسباب أخلاقية وإنسانية، لا يمكن قبول هذه المقارنة بين جرمين كبيرين وضخمين، من زاوية أخلاقيتها وإنسانيتها، فالقتل جريمة كبرى في كل المقاييس الأخلاقية، سواء كان القتل واحداً، أو مئات الآلاف. إن قتل مئات الآلاف في جانب لا يجعل قتل واحد فقط على الجانب الآخر مقبولاً أخلاقياً. إن كل قتل هو قتل مطلق بالمعنى الأخلاقي لإدانة الجريمة بحق الضحايا، وأسوأ ما نقوم به بشأن ضحايا الصراعات الشرسة أننا نحولهم أرقاماً، وعندما نفعل ذلك، نكون قد أزلنا ملامحهم البشرية وعلاقاتهم مع أحببتهم، وجعلناهم مجرد رقم إحصائي، نقارنه برقم آخر في جريمة أخرى. أما البشري الذي كانه هذا الرقم الذي يبكي، ويضحك، ويحزن، ويحب، ويحلم... فهو يغيب وراء الأرقام الجافة التي تحصي ضحايا الصراعات هنا وهناك.

الجريمة الكبرى التي ارتكبتها، ويرتكبها، النظام السوري، والمستمرة منذ أكثر من خمس سنوات، لا تحتاج إلى جريمة أخرى، للمقارنة بها لمعرفة وحشيتها ودمويتها، فهي جريمة مكتملة الأركان، وهي مطلقة بحق شعب وبلد. وكون العالم يسكت عن/ ويتواطأ مع جريمة بهذا الحجم، لا يغير من مستوى الانحطاط الأخلاقي لمرتكب هذه الجريمة الكبرى، وانحطاط العالم الذي يسكت عنه.

وفي جريمة أخرى، كجريمة إسرائيل بحق الفلسطينيين، لا يجعل سقوط عدد أقل من الضحايا، بآلتها الحربية الرهيبة، جريمة أقل إدانة بالمعنى الأخلاقي، فالجريمة مستمرة بحق هذا الشعب، بإنكار كل حقوقه، بحجة أن إسرائيل هي بلد "الضحايا المطلقين" الناجين من المحرقة! وكأن تبرير الجريمة بأن مرتكبها ضحية، يجعلها أكثر قبولاً أخلاقياً، مع أنني أعتقد العكس، أن الجريمة التي ترتكبها ضحية، يجعلها جريمة أكثر تعقيداً، ولا أقول إنها أسوأ من غيرها، لأنني لا أعتقد أن هناك جرائم سيئة وجرائم غير سيئة.

أعتقد أننا، نحن الذي نقف من الضحايا، علينا أن نكف عن المقارنة بين آلام الضحايا هنا وهناك. وعلينا التعامل مع كل الآلام التي تنسب بها جريمة لأي كان من البشر، بوصفها جريمة مطلقة، سواء كانت الضحية واحداً أو ملايين. الضحية مطلقة، لأن الحق في الحياة مطلق، فليس من حق أحدٍ ظلم الآخر وسلبه حياته، القتل هو الجريمة المطلقة.

استعادة النظام العربي

2016\6\12

العربي الجديد

مديشيل كيلو

من غير المعقول أن نتحدث اليوم عن وجود شيء اسمه "النظام العربي"، بينما يقتل منذ أكثر من خمسة أعوام شعب لا شك في عروبة أغلبية من ينتمون إليه، من دون أن تفعل جامعة الدول العربية شيئاً لوقف المجازر التي يتعرض لها، أو تبذل الدول العربية أيّ جهدٍ مستقل ومباشر لإنقاذه، ليس من باب الحرص عليه، بل لتأكيد صحة ما يدّعيه بعضها، ولا يصدّقه حتى بسطاء العرب، حول وجود نظام عربي يغطي المجال الذي كان يسمى ذات يوم "قومياً"، وينظم علاقات حكوماته ببعضها ومع شعوبها. هل يصح القول بوجود نظام عربي، إذا كان الشعب السوري يُباد بيد حكومته، ودولتين أجنبيتين (روسيا وإيران) من دون أي رد فعلٍ يتناسب وما يحدث، وكانت إحدى هاتين الدولتين، عنيت دولة ملاي طهران، تؤكد تصميمها على تقويض وجود العرب السياسي برمته، بالعمل على إلحاق بلدانهم بها، وإخضاعها لمصالحها وخياراتها، بينما غزت روسيا بوتين

سورية في ظل صمت "قومي" مريب، واحتلتها بالتنسيق مع إسرائيل، بحجة إنقاذ الأسد ونظامه الذي دأب على إطلاق تهديدات خطيرة ضد النظام العربي، وأعلن مراتٍ عديدة تصميمه على إزالته من الوجود.

بدأ انهيار النظام العربي في يونيو/ حزيران من عام 1967، عندما احتلت إسرائيل أراضي أربع دول عربية، مصر وسورية والأردن وفلسطين، ونجحت في إفراغ العالم العربي من أي قطب مركزيّ يمكن أن يتمحور حوله، ودفع قيادتي مصر وسورية إلى تعديل علاقاتها بصورة جذرية مع تل أبيب وواشنطن، صاحبتا مخطط ضرب القوة العربية، وأي جهةٍ لديها من القدرات الذاتية ما يتيح لها الإمساك بمنطقتهما: قلب العالم الاستراتيجي الذي بقي احتلاله مطمح القوى الإمبراطورية على مر التاريخ.

واليوم، يتظاهر انهيار النظام العربي، عبر تدمير ركبي المشرق العربي، العراق وسورية، الذي بدأ باحتلال بغداد عام 2003، واكتمل خلال الأعوام الخمسة الماضية بقوة قرار اتّخذه نظام الأسد بتدمير سورية، لاعتقاده أن تحقيق هذه الأمنية الإسرائيلية سيحميه أميركياً من السقوط. لا عجب أن نتائج الانهيار كانت كارثيةً على الوجود السياسي والأمني العربي عموماً، ولا غرابة في انتقال مخاطره إلى بلدان الخليج من البوابة اليمنية، حيث تنخرط إيران في صراعٍ تريده مصيرياً بالنسبة لدوله التي تجد نفسها، منذ نيّفٍ وعام، أمام تدخلٍ عسكري محكم، يتخطى أمنها إلى وجودها، لا يترك لها من خيارٍ غير تنظيم ردٍّ من طبيعة استراتيجية على ما يتعرّض له العرب من عدوان الملاي، أو القبول بما يفعله هؤلاء ضد مشرقٍ، لم يكن يوماً مكاناً برانياً بالنسبة لوجودها وأمنها، وضد اليمن أيضاً: الدولة التي تستخدم لاختراق الخليج واستنزاف قدراته، وتوازي أحداثها، في أهميتها، أهمية أية أحداث محض داخلية، تجري في دولها، المهذّدة بمخططٍ بعيد المدى، بدأ بإغراق مصر في هاوية، يبدو أنها لن تخرج قريباً منها، وها هو يدمر المشرق في أيامنا، ويعمل لاجتياح بقية الجسد العربي، بتصعيد معركة اليمن، وإعطائها طابعاً خليجياً عاماً، تبدو الآن علاماته جليةً في كل موقعٍ منه.

هل يستطيع العرب مواجهة تحدياتٍ مصيرية، ينتجها انهيار نظامٍ غدت استعادته مساويةً لقدرتهم على الحياة والفعل؟. يقول صمود الشعب السوري الأسطوري، طوال نيّفٍ وخمسة أعوام أنهم يستطيعون، وتقول "عاصفة الحزم" إنهم قادرون، وتقول الضرورة التاريخية إن السبيل الوحيد إلى خروجهم من مأزقهم المصيري الحالي الذي يدفعون، حكاماً ومحكومين، ثمناً فادحاً لتقصيرهم في مواجهته، أو لإحجامهم عنها، يكمن في خيارٍ متكامل بفضلها قرارات قيادة مقتدرة، تعي مخاطر غياب نظام أمن عربي جامع، وتضحيات المجتمعات العربية التي تؤكد، عبر تجربتها السورية، أهليتها للدفاع عن نفسها وقدرتها على مقارعة أعدائها وقهر خصومها، وإقامة الحاضنة الضرورية للانتصار على الضعف والخوف والحسابات الصغيرة.

إلى متى سنفتقر إلى تكامل استراتيجي كهذا، يستطيع وحده بناء نظام عربي جديد، يواجه الأخطار والتحديات، ويخشي أعداؤه مواجهته؟

«العمل الإسلامي» يقرر بالأغلبية المشاركة بالانتخابات النيابية

عمان-الدستور-نسيم عنيزات 2016\6\12

قرر حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين غير الشرعية، المشاركة بالانتخابات النيابية المقبلة.

جاء القرار خلال اجتماع طارئٍ لمجلس شوري الحزب، امس السبت، بموافقة 75 % من اعضائه، وبعد استفتاء القواعد في المحافظات.

وأكد أمين عام الحزب محمد الزيود خلال الاجتماع ضرورة الشروع ببناء إستراتيجية وطنية يشارك فيها الجميع لحماية الوطن من الأخطار التي تهدد كيانه، الداخلي منها والخارجي، معتبراً أن ذلك لن يتحقق من خلال نهج الإقصاء الذي تمارسه الحكومات من خلال تغييب أدوار المخلصين من أبناء الوطن.

وأكد الزيود في كلمته خلال الجلسة التي خصصت لبحث الموقف من المشاركة في الانتخابات النيابية، وآخر المستجدات لا سيما ما وصف بحملة التضييق الرسمي التي تعرض لها الحزب، أن ما مارسه الحكومة من تضييق واستهداف للحزب لن يثنيه عن القيام بواجبه والاضطلاع بدوره الوطني، مشدداً على أن الحزب جزء من الدولة الأردنية وليس ندا لها، وسيبقى ملتزماً بالقانون مهما تعسف بحقه أصحاب القرار الذي يصرون على تهميش دوره، وأنه يزداد حضوراً بين أطراف المجتمع الأردني ويتفاعل مع كافة قضايا الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أكد أن المكتب التنفيذي للحزب سيمضي في خطته الإستراتيجية وإتمام ما بدأه من انجاز خطط وتشكيلات وممارسات داخلية وخارجية من شأنها تحقيق ازدهار الحزب ونهضته عبر خطة إستراتيجية محكمة وبرامج ومشاريع وهيكلية مبرمجة للخطة الإستراتيجية وبوقت قياسي رغم ما تعرض له الحزب ولا زال من ضغوط داخلية وأخرى خارجية اتسمت بالمستويات الحادة في كثير من المحطات.

من جهته، أشار رئيس مجلس شورى الحزب الدكتور عبد المحسن العزام إلى أن عقد هذه الجلسة يأتي في ظل ما يمر به الوطن من مرحلة دقيقة وحساسة وفي ظل أزمات سياسية واجتماعية وأزمات اقتصادية متفاقمة وللمشاريع والخطط الحكومية الحقيقية لإخراج الوطن من أزماته المتفاقمة واستشرء الفساد وتعطيل الحياة السياسية والتضييق على الأحزاب.

وأشار العزام إلى ما يتعرض له الحزب من تضييق واستهداف ممنهج وما جرى مؤخراً من إغلاق عدد من مقرات الحزب ومنع إقامة الإفطار السنوي، مشدداً على أن الحزب سيمضي في مشروعه الوطني الهادف للإصلاح السياسي وخدمة الوطن والمواطن وتحقيق المصالح العليا للوطن.

وبحث المشاركون في الجلسة الموقف من المشاركة في الانتخابات النيابية حيث سيعلم عن هذا الموقف خلال مؤتمر صحفي يعقد ظهر اليوم في مقر الأمانة العامة للحزب.

وعقد الاجتماع «بلا هواتف»، حيث نحت الهواتف الخلية للمشاركين بالاجتماع جانبا.

وسيعلم عن باقي التفاصيل في مؤتمر صحفي يعقد ظهر اليوم الأحد.

وجرى الاجتماع وسط حالة من السخوط على قيادة الجماعة والحزب الحالية، من قبل تيار «الجمائم» بالجماعة والذي أعلن عن قرب تشكيل حزب جديد بقيادة المراقب العام الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين سالم الفلاحات.

لجنة لإدارة إخوان الأردن وحزبهم سيشارك في الانتخابات القادمة

عمان - عربي 21 12\6\2016

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عن تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة شؤون الجماعة، كما أعلن الذراع السياسي للجماعة، حزب جبهة العمل الإسلامي، نيته المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، المزمع إجراؤها في العشرين من أيلول/سبتمبر القادم.

وقالت في بيان صدر، مساء السبت، إن جماعة الإخوان المسلمين تعلن عن تشكيل اللجنة المؤقتة لإدارة الجماعة برئاسة النائب السابق الأخ المهندس عبد الحميد إبراهيم الذنيبات، والأخ المهندس عزام جميل الهنيدي نائبا للرئيس، والأخ المهندس بادي محمد الرفايعة أميناً للسفر.

وتأتي هذه اللجنة بعد انتهاء مدة المكتب التنفيذي برئاسة المراقب العام السابق همام سعيد، الذي قاد الجماعة طيلة الفترة الماضية.

وكانت الجماعة أنهت انتخاباتها الداخلية لاختيار مجلس شورى للجماعة، بعد انتهاء ولاية المجلس السابق، وذلك على الرغم من تحذير السلطات الأردنية لها من مغبة ذلك.

وكان من المفترض أن يجتمع مجلس الشورى لاختيار القيادة الجديدة، إلا أن الإعلان الأخير يعني أن الجماعة لم تختار بعد قيادتها.

من جهة أخرى، قرر مجلس شورى حزب جبهة العمل الإسلامي بالأغلبية، في جلسته الطارئة التي عقدت مساء السبت، المشاركة في الانتخابات النيابية.

وقالت مصادر داخل المجلس إن قرار المشاركة في الانتخابات جاء استجابة لرغبة الهيئات العامة وقواعد الحزب، الذين تم استمزاغ آرائهم حول المشاركة في الانتخابات، عبر بيان تم تعميمه على الفروع، وتحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا.

تم بحمد الله

*



مركز
AZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies